

## كشاف القناع عن متن الإقناع

- بعضها أو بنى له فوqe غرفة ( كان ) ذلك ( تبرعا منه ) أي من صاحب البيت بمنافعه ( متى شاء ) المقر له ( أخرجه منها ) أي من الدار المعلومة من ذلك البيت . لأنه كالعارية .
- ( وإن أعطاه ) أي أعطى المقر له المقر ( بعض داره بناء على هذا ) الصلح . لم يلزم الإعطاء لترتبه على الصلح الفاسد .
- ( فمتى شاء ) المقر له ( انتزعه ) أي ما أعطاه له ( منه ) أي من المقر ( وإن فعل ) المقر له ( ذلك ) أي ما ذكر بأن أسكنه البيت أو أعطاه بعضه أو بنى له فوqe غرفة ( على سبيل المصالحة معتقدا أن ذلك وجب عليه بالصلح رجوع ) المقر له ( عليه ) أي على المقر ( بأجرة ما سكن ) في الدار .
- أ ( و أجرة ما كان في يده من الدار ) إذا كان في يده بعضها .
- ( وإن بنى ) المقر ( فوق البيت غرفة ) بناء على السطح ( أجبر ) بالبناء للمفعول أي المقر ( على نقضها ) لأنه وضعها بغير حق .
- ( و ) أجبر أيضا على ( أداء أجرة السكن مدة مقامه في يده ) لأنه بيده بعقد فاسد .
- ( وله ) أي المقر ( أخذ آله ) التي بنى بها الغرفة لبقائها في ملكه .
- ( وإن اتفقا ) أي المقر والمقر له بالبيت الذي بنيت فوqe الغرفة ( على أن يصالحه صاحب البيت عن بنائه ) الذي هو الغرفة ( بعوض جاز ) الصلح لأن الحق لهما .
- ( وإن بنى ) المقر ( الغرفة بتراب من أرض صاحب البيت وآلاته فليس له ) أي للمقر ( أخذ بنائه ) .
- لأنه ملك صاحب البيت ( لا حق للمقر فيه ) .
- ولا رجوع له بمؤنة التالف كالغاصب .
- ( وإن أراد ) الباني بتراب صاحب البيت وآلاته ( نقض البناء لم يكن له ذلك ) أي نقض البناء لأنه لا حق له فيه .
- ( إذا أبرأه المالك من ضمان ما يتلف به ) أي بالبناء وتصح البراءة منه .
- كما يأتي في الغصب .
- ( وإن قال ) رب الدين لمدين ( أقر لي بديني وأعطيك ) أو خذ ( منه ) أو من غيره ( مائة ففعل ) أي أقر له بدينه ( صح الإقرار ) لأنه أقر بحق يحرم عليه إنكاره .
- ( ولم يصح الصلح ) لأنه يجب عليه الإقرار بما عليه من الحق .

فلم يحل له أخذ العوض عما يجب عليه فإن أخذ شيئاً رده .  
( وإن صالح ) شخص ( إنساناً مكلفاً ليقر له بالعبودية ) أي بأنه مملوكه لم يصح الصلح .  
( أو ) صالح ( امرأة مكلفة لتقر له بالزوجية ) .  
لم يصح ( الصلح ) .  
لأن ذلك صلح يحل حراماً لأن إرقاق النفس وبذل المرأة نفسها بعوض لا يجوز .  
( وإن دفع المدعى عليه العبودية ) مالا للمدعي صلحا عن دعواه .  
صح لأنه يجوز أن يعتق عبده بعوض ويشترط ذلك في حق الدافع لقطع الخصومة .  
( أو ) دفع المدعى عليه ( الزوجية إلى المدعي مالا صلحا عن دعواه صح ) لأن المدعي  
يأخذ العوض عن حقه في النكاح فجاز كعوض الخلع والمرأة تبذله لقطع الخصومة